Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

حديث المزية والاعجاز حول اللفظ وراء ان يجعله السبب في هذه الفضيلة الا التسكع في الحيرة والخروج عن فاسد من القول إلى مثله » . [1]

وقال : « واذا كان كذلك فقد وجب ان يعلم انه لا يجوز ان يكون في الكلمة المفردة لأن تقدير كونه فيها يؤدي إلى المحال وهو ان تكون الالفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة قد حدث في مذاقة حروفها وأصدائها أوصاف لم تكن لتكون تلك الاوصاف فيها قبل نزول القرآن وتكون قد اختصت في أنفسها بهيئات وصفات يسمعها السامعون عليها اذا كانت متلوة في القرآن لا يجدون لها تلك الهيئات والصفات خارج القرآن. ولا يجوز ان تكون في معاني الكلم المفردة التي هي لها بوضع اللغة لأنه يؤدي إلى ان يكون قد تجدد في معنى الحمد والرب ومعنى العالمين والملك واليوم والدين وهكذا وصف لم يكن قبل نزول القرآن . وهذا ما لو كان ههنا شيء أبعد من المحال واشنع لكان اياه » .

وقال : « ولا يجوز ان يكون هذا الوصف في ترتيب الحركات والسكنات حتى كأنهم تحدوا إلى ان يأتوا بكلام تكون كلماته على تواليها في زنة كلمات القرآن وحتى كأن الذي بان به القرآن من الوصف في سبيل بينونة بحور الشعر بعضها من بعض لانه يخرج إلى ما تعاطاه مسيلمة من الحماقة في « إنا أعطيناك الجماهر ، فصلِّ لربك وجاهر » و« الطاحنات طحنا » وكذلك الحكم إنْ زعم زاعم ان الوصف الذي تحدوا اليه هو ان يأتوا بكلام يجعلون له مقاطع وفواصل كالذي تراه في القرآن لأنه ايضاً ليس بأكثر من التعويل على مراعاة وزن ، وانما الفواصل في الآي كالقوافي في الشعر ، وقد علمنا اقتدارهم على القوافي كيف هو فلو لم يكن التحدي الا إلى فصول من الكلام يكون لها أواخر أشباه القوافي لم يعوزهم ذلك ولم يتعذر عليهم . وقد خيل إلى بعضهم — ان كانت الحكاية صحيحة — شيء من هذا حتى وضع على ما زعموا فصول الكلام أواخرها كأواخر الآي مثل « يعلمون » و « يؤمنون » واشباه ذلك . ولا يجوز ان يكون الاعجاز بأن لم يلتقِ في حروفه ما يثقل على اللسان » [2] .

---

(١) دلائل الاعجاز ص ٥٠ .

(٢) دلائل الاعجاز ص ٢٩٥ — ٢٩٦ .